

فإن عجز مسلماً فنذر أسنانه فهدر  
ومن نظر إلى حرمة في داره من كوة أو نقيب  
عمد أفراده تحقيق كصاة فأنهاه أو أصاب  
قرب عينه فخرجه فمات فهدر بشرط عدم  
مكرم ووجه الناظر قبيل واستنار الحرم  
قبيل وانك ارقبل رمية ولو عر روى وول  
وروج ومعلم فضون ولو حد بقدر رافة ثم فلا ضامن  
ولو ضرب شارب بنعال و ثياب فلا ضامن  
على الصبيح وكمن الأبعوث سوطاً على  
الشنهور أو الكز وجب فسطه بالعدد  
وفي قول نصف دية وحرمان في قاذق  
جلد أحد أو ثمانية ولم يستغل قطع سلعة  
الأمخوفة لا خطر في تركها أو الخطر في قطعها  
الكز ولا بوجد قطعها من صبي ومجنون  
مع الخطران زاد خطر التزك لالسلطان

وله

وله ولسلطان قطعها بلا خطر وفصد  
ومجامة فلو مات بجأيز من هذا فلا ضمان  
في الأصح ولو فعل سلطان بصبي ما منع  
قدية مغلظة في ماله وما وجب مغطاً  
إمام في حد وحكم فعل عاقلة وفي قول  
في بيت المال ولو حده شاهدين فبأننا  
عبدان أو ذميين أو مرهقين فإن قصر  
في اختيارهما فالضمان على والاه  
فالقولان وان ضمانة عاقلة أو صبيح  
مال فلا رجوع على الذميين والعبدان  
في الأصح ومن حجم أو فصد بأذن له يضمن  
وقتل جلد وضربه بأمر الإمام كباشر  
الإمام إن جهل ظلمه وخطاه والاداء  
فالقصاص والضمان على الجلدان لو يكن  
أداء وتجب خنات المرأة بجز من اللحم